

## المغرب يتصدى للاحتزاز الحقوقي في ملف الحسيمة

محمد ماموني العلوي

وكانت جمعية "تافرا" لعائلات المعتقلين قد تقدمت بطلب عاجل، موجه إلى الألية الوطنية للوقاية من التعذيب التابعة لمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل ما أسمته بـ"وقف التعذيب"، وفتح تحقيق عاجل، وإيفاد أطباء شرعيين لمعاينة الحالة الصحية للمعتقلين.

وفي هذا الصدد أوضحت المندوبية العامة للسجون في بيان أن المعنيين، والمتروحة عقوباتهم بين السجن 20 و15 عاماً، "هم الذين اعتدوا على عدد من موظفي المؤسسة (...) رافضين تنفيذ الأوامر بالدخول إلى زنزينهم". وأنها قررت وضعهم في زنزين تاديبية (عزلة) "لارتكابهم هذه المخالفات، وحفاظاً على أمن المؤسسة وسلامتها".

وروى المندوب العام لإدارة السجون "أن السجناء المعنيين كانوا يقضون عقوباتهم السجنية بشكل عادي، وأن المندوبية العامة استجابت لعدد من المطالب التي قدمت لها عن طريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مثل تجميع المعتقلين وتقريبهم من مقر سكناتهم الأصلي عبر نقلهم إلى سجون في شمال المملكة وتوزيعهم عليها بحسب المسد المحكوم عليهم بها، مع السماح بالزيارة الجماعية لنوابهم في مختلف السجون".

### الحكومة المغربية أصدرت العديد من البيانات في ما يتعلق بآراءات التعذيب والعديد من التقارير التي تتولى الرد على بعض الالتباسات التي تصل إلى حدود المغالطات

وأوضح خالد السموني، مدير مركز الرباط للدراسات السياسية والإستراتيجية، في تصريح لـ"العرب" أن "بعض المنظمات الحقوقية أشارت في تقاريرها حول أحداث الحسيمة إلى تعرض بعض الموقوفين لأعمال تعذيب، دون الإدلاء باسماء هؤلاء وما إذا تعرضوا للتعذيب أم فقط مجرد ادعاءات غير صحيحة؛ وهو ما قد يعرض مصداقية هذه المنظمات في التقصي والتحري إلى المسألة من لدن الحقوقيين أنفسهم، لافتاً إلى أن المغرب قام بمجهودات مشرفة في مجال مناهضة التعذيب، كما أن الألية الوطنية المستقلة لمناهضة التعذيب التي أحدثت، سيكون لها دور إيجابي وفعال في تحسين المكتسبات الحقوقية بالمملكة.

من جهته يلفت رشيد لزرقي إلى أن "الحكومة المغربية أصدرت العديد من البيانات التفصيلية في ما يتعلق بادعاءات التعذيب والعديد من التقارير التي تتولى الرد على بعض الالتباسات التي تصل إلى حدود المغالطات، أمام المنظمات الدولية"، مستذكراً أن "المشكل هو أن الحكومة المغربية وبعض المؤسسات تفقدان إلى الفاعلية بخصوص تسويق هذه التقارير للرأي العام الداخلي والدولي".

ويولي المغرب اهتماماً كبيراً بملف حقوق الإنسان، وقد صادق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، في نوفمبر عام 2012، وتأتي هذه المصادقة لملاءمة التشريعات الدولية المتطورة في مجال حماية حقوق الإنسان وانسجاماً مع دينامية تاصيل تجريم التعذيب في دستور 2011.

الرباط - نفى محمد صالح التامك، المندوب العام لإدارة السجون المغربية، صحة المزاعم المتداولة حول تعريض المعتقلين على خلفية أحداث الحسيمة، لـ"التعذيب"، مشيراً إلى أن ترويض مثل هذه الادعاءات من أطراف داخلية وخارجية هدفه هو الضغط على المغرب لأجل مصالح اقتصادية.

وأوضح محمد صالح التامك، أن ادعاءات التعذيب ما هي إلا وسيلة لجذب انتباه المنظمات الحقوقية الدولية للضغط على المغرب، ودفعه إلى تقديم تنازلات في مجالات أخرى، حيث لم تقف بعض الجهات عند ادعاءات التعذيب بل وصلت إلى حد ادعاء وجود مخطط لـ"اغتيال ناصر الزفزافي"، مشدداً على أنه لن يسمح أبداً بممارسة أي نوع من التعذيب أو سوء المعاملة في حق أي من نزلاء السجون، مهما كانت التهمة الموجهة له، وذلك توافقاً مع قناعاته والالتزامات الدولية المغربية في مجال حقوق الإنسان.

وجاء رد محمد صالح التامك على هامش اجتماع اللجنة العدل والتشريع بالبرلمان المغربي، خلال مناقشة ميزانية إدارة السجون، بعد أن تقدمت مجموعة من النواب بأسئلة تمحورت جميعها حول أوضاع المعتقلين على خلفية أحداث الحسيمة، مطالبين بمعرفة تفاصيل أكثر عما حدث في الأونة الأخيرة.

ودعا المندوب العام في معرض حديثه لأعضاء لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، إلى وضع اليد في اليد من أجل مواجهة الاستفزازات والتحديات التي يواجهها المغرب، وعدم السماح للجهات الخارجية بأنزعها الإعلامية والتي تستهدف تشويه صورته على المستوى الدولي، بممارسة الابتزاز الحقوقي لتحقيق أغراضها الاقتصادية غير المعلنة.

ولا يستبعد مراقبون أن تقف أطراف خارجية وراء ابتزاز المغرب في ملف حقوق الإنسان ومغالطة الرأي العام المحلي والدولي بهدف الضغط على المملكة للحصول على مكاسب اقتصادية، ويشير رشيد لزرقي، الخبير في القانون الدستوري، إلى أن هناك لوبيا فرنسية تحاول توظيف بعض القضايا التي تهم حقوق الإنسان، كوسيلة لضغط سياسي مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية ومشاريع كبرى خاصة مشاريع السكك الحديدية.

ويتابع لزرقي في تصريح لـ"العرب" "يريد هذا اللوبي عبر الضغط الإعلامي تقديم صورة مغلوطة عن المغرب، عبر توظيف بعض الجمعيات والأشخاص الذين يحاولون من خلال الملف الحقوقي كسب الحماية السياسية أو التنصل من جرائم تدخل ضمن الحق العام". ويستنتج بالقول "يقع توظيف ملف حقوق الإنسان لممارسة الضغط السياسي بهدف نيل نتائج اقتصادية لصالح هذا اللوبي، في تجاهل صارخ لما راكمه المغرب في هذا المجال".

وزعمت بعض عائلات معتقلي حراك الحسيمة تعرض نوابهم للتعذيب، بعد تسريب تسجيل صوتي لناصر الزفزافي وتداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في وقت نفت المندوبية العامة لإدارة السجون كل تلك الادعاءات. وأعلنت النائبة بثينة قروري، أن وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان أخبر أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في مجلس النواب، بفتح تحقيق في ادعاءات التعذيب الصادرة عن بعض معتقلي حراك الرباط.

## السلطة تستنجد بـ«المسيرات العفوية» لإقناع الجزائريين بالانتخابات

استشعار خطر إجهاض الاستحقاق الرئاسي للمرة الثالثة على التوالي



السلطة تلعب بورقة الشارع

ويبدو أن المنتقدين والرافضين لمسار السلطة الحالية في تنظيم الانتخابات الرئاسية في الثاني عشر من ديسمبر القادم، وجدوا ما يستندون إليه في مقاربتهم القائلة بتوظيف الاستحقاق في تجديد النظام، من خلال التركيز على ما كشفته المسيرات المذكورة من تعبئة وتنظيم الوجوه الحزبية والجموعية لها، حيث ظهر أن منتخبيين ومناضلين فيما كان يعرف بالتحالف المؤيد لبوتفليقة، هم الآن من يتصدرون لبيعة العملية الميدانية. ولا يستبعد هؤلاء أن تكون نفس الآلة والإدارة والمؤسسات الرسمية هي الوعاء الذي سيفرز الرئيس القادم للبلاد، ولو أن هناك عوامل جديدة دخلت على الخط، على غرار تفكك جهاز الاستخبارات منذ العام 2015، مقابل المفعول المؤثر للحراك الشعبي، الأمر الذي يعقد على السلطة تمرير أجندتها وحتى الاستحقاق الرئاسي برمته.

ويبدو أن السلطة التي ضيعت الشارع طيلة الأشهر الماضية لصالح الحراك الشعبي، أدركت ضرورة استعادة المبادرة، بعدما استشعرت خطر إجهاض الاستحقاق الرئاسي للمرة الثالثة على التوالي، خاصة بعد بروز خطاب معاد من المحتجين في الحراك الشعبي تجاه كل من يرمز إلى السلطة، بما فيها قيادة المؤسسة العسكرية التي كانت خلال الأشهر الأولى محل ثقة لدى الشارع. وهي المبادرة التي جسدها في السعي لإضفاء الخبير الانتخابي وتوجهات المؤسسة العسكرية، قبل موعد انطلاق الحملة الانتخابية.

والأمنية والحركة الجموعية، من أجل دعم الانتخابات الرئاسية وتوجيهات المؤسسة العسكرية.

وكانت مصادر مطلعة قد كشفت لـ"العرب" أن السلطات المركزية أوعزت إلى محافظي المدن، بتنظيم مسيرات شعبية في مختلف المدن للعرض المذكور، ودعتهم إلى تسخير كافة الإمكانيات البشرية واللوجيستية لإنجاح المسعى والتأكيد على أن الانتخابات الرئاسية هي مطلب شعبي، وأن الرافضين لها في الحراك الشعبي هم جزء من الشارع ولا يمثلون أغلبية الشعب الجزائري.

وأعدت المسيرات المذكورة إلى الأذهان سيناريو "المسيرات العفوية" التي انتظمت في منتصف تسعينات القرن الماضي، بإيعاز من السلطة وتنفيذ أزمها السياسية والأهلية، لدعم ترشيح الرئيس السابق اليامين زروال في انتخابات الرئاسة، والتأكيد بمخرجات وثيقة "سانت إيجيديو" التي وقع عليها آنذاك كبار الفاعلين في المشهد السياسي، لإيجاد حل سياسي للأزمة الدومية التي كانت تعصف بالبلاد حينها.

لكن اللافت الآن أن المسيرات الحالية قد تؤدي مفعولاً عكسياً على أصحابها، كون المشاركين فيها لا يتعدون حدود العشرات قياساً بزخم المسيرات الشعبية التي ينظمها أسبوعياً الحراك الشعبي، وهو ما يفضي إلى أن الخيار الانتخابي لا يملك دعماً شعبياً عكس ما تروج له السلطة، لاسيما وأن آلة المخابرات التي كانت تقف وراء تنظيم ذلك في التسعينات هي الآن مفككة، وأن الإدارة والأزهر الموالية لها في الأحزاب والجمعيات ابانتا عن فشل في تعبئة الشارع لصالح الخيار المذكور.

أختارت السلطة الجزائرية الاستنجد بالمسيرات العفوية لإقناع الجزائريين بضرورة الذهاب إلى الانتخابات الرئاسية في موعدها المقرر يوم 12 ديسمبر القادم، في ظل تمسك الحراك الشعبي برفضه إشراف رموز النظام السابق على الاستحقاق الرئاسي.

صابر بليدي

الجزائر - أوعزت السلطة الجزائرية إلى أزمها السياسية والإدارية بتنظيم مسيرات شعبية من أجل إقناع الشارع الجزائري بخيار المسار الانتخابي للخروج من الأزمة التي تخبط فيها البلاد منذ تسعة أشهر. وظهرت العديد من المسيرات الشعبية المثيرة للجدل بسبب محدودية المشاركين فيها والظروف المحيطة بتنظيمها، رغم وصفها بـ"العفوية"، من طرف الدوائر الإعلامية الموالية للسلطة، حيث ظهر أن رموز وجيوب النظام السابق هي التي تقف وراءها، وأن من كانوا إلى وقت قريب يروجون للعهدة الرئاسية الخامسة لعبد العزيز بوتفليقة، هم الآن من يصطفون خلفها.

ولم يتوان نشطاء معارضون للنظام السياسي القائم، في خوض حملة مضادة للكشف عن خلفيات ومسار بعض الفاعلين في التوجه الجديد، حيث أظهر أحد التسجيلات على شبكات التواصل الاجتماعي، مسؤولاً حزبياً سابقاً من جبهة التحرير الوطني في محافظة عين ولمان، كان في السابق يروج للعهدة الخامسة لبوتفليقة، ثم يدعو اليوم إلى دعم الانتخابات والجيش.

وتحصلت "العرب" على نسخة من توصية بعثت بها القيادة المركزية لما يعرف بالتنسيقية الوطنية للمجتمع المدني، إلى فرعها في محافظة البويرة بوسط البلاد، تدعو فيها إلى تنظيم مسيرة شعبية قبل موعد بداية الحملة الانتخابية في السابع عشر من الشهر الجاري، والتنسيق مع السلطات الإدارية

وأولت السلطات الجزائرية للمنظمات والجمعيات الموالية لها، مهمة السهر على تنظيم مسيرات شعبية في مختلف مدن ومحافظات البلاد، للتعبير عن دعم الجزائريين للانتخابات الرئاسية المقررة قبل نهاية العام الجاري، وعن دعم توجهات المؤسسة العسكرية في

### اللافت أن المسيرات الحالية قد تؤدي مفعولاً عكسياً على أصحابها، كون المشاركين فيها لا يتعدون حدود العشرات قياساً بزخم الحراك الشعبي

وأكملت السلطات الجزائرية للمنظمات والجمعيات الموالية لها، مهمة السهر على تنظيم مسيرات شعبية في مختلف مدن ومحافظات البلاد، للتعبير عن دعم الجزائريين للانتخابات الرئاسية المقررة قبل نهاية العام الجاري، وعن دعم توجهات المؤسسة العسكرية في

السودان ينفي تقديم دعم عسكري للجيش الليبي

وأضاف أن "قوات الدعم السريع تعمل حسب الاتفاقيات الدولية، والجيش السوداني يعمل على تعزيز نجاحها لما تمتاز به هذه القوات من مهنية".

وشدد على أن "الجيش السوداني ليس شركة أمنية حتى يكون بهذا المستوى الذي ورد في التقرير الأممي المزعوم".

ووفقاً لادعاءات "الجزيرة"، فإن التقرير الدولي خلص إلى أن دولة ليبيا لديها سلاح، خرقت منظومة حظر الأسلحة المفروضة على ليبيا منذ عام 2011.

وكان محمد حمدان حميدي في ذلك التاريخ نائباً لرئيس المجلس العسكري (منحل)، الذي تولى السلطة مؤقتاً عقب الإطاحة بعمر حسن البشير، قبل أن تبدأ

الخرطوم - نفى الجيش السوداني إرساله ألف جندي من قوات "الدعم السريع" (تتبع الجيش) إلى ليبيا لدعم الجيش الوطني الليبي في مواجهة حكومة الوفاق الليبية.

وزعمت قناة "الجزيرة" القطرية السبت أنها حصلت على نسخة من تقرير فريق الخبراء التابع للجنة العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا أفادت بأن السودان أرسل، في يوليو الماضي، ألف جندي إلى ليبيا، دعماً للقائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر.

وقال المتحدث باسم الجيش السوداني، العميد عامر محمد الحسن، إن "هذه الدعوى تأتي في إطار الكيد الممنهج للمؤسسات القومية".

## السودان ينفي تقديم دعم عسكري للجيش الليبي

فترة انتقالية، في 21 أغسطس الماضي، يتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وقوى "إعلان الحرية والتغيير".

ويزعم التقرير أنه تم إرسال 1000 جندي سوداني من قوات "الدعم السريع" إلى الجيش الليبي.

ويخوض الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر منذ أبريل الماضي معركة لاستئصال الميليشيات والجماعات

المسلحة التي تعمل على نشر الفوضى وتقويض الاستقرار في ليبيا. وتحاول الوفاق الليبية التي تقف وراء دعم الميليشيات حسب مراقبين وما أوردته تقارير إعلامية، في مواجهة الجيش في معركة تحرير طرابلس من الإرهاب، التشكيك في جهود عبر حملات مضادة إعلامية.

ولطالما تعرضت قناة الجزيرة القطرية لانتقادات نتيجة مغالطتها للرأي العام واقتدارها للموضوعية وانحيازها لطرف على حساب آخر في توظيف المستندات ونقل الأحداث للرأي العام، كما تطول القناة انتقادات بلعب دور خفي تدعم من خلاله تيار الإسلام السياسي في المنطقة وأهدافه التخريبية في المنطقة.



عامر محمد الحسن  
هذه الدعوى تأتي في إطار الكيد الممنهج للمؤسسات القومية



المغرب يفتح تحقيقاً بخصوص أوضاع سجناء الحسيمة